بلديات البصرة تنفذ مشاريع خدمية بكلف جاوزت ١٣٠ مليار دينار

مدير بلديات محافظة البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

أفاد مدير بلديات محافظة البصرة بأن مشاريع تتجاوز كلفها ١٣٠ مليار دينار يجري تنفيذها حاليا للنهوض بواقع الخدمات في المحافظة.

وقال رئيس المهندسين كاظم سعدون المبادر لـ"المدى": أن بلديات البصرة تسعى لتحقيق قفزة نوعية في مجال تقديم الخدمات في جميع مناطق المحافظة من خلال تنفيذ المشاريع الكبيرة في الأقضية والنواحي، والتشديد على الدور الرقابي لضمان مشاريع جيدة.

وأضاف أن بلديات الأقضية والنواحي تعمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع تزيد كلفها الإجمالية على ١٣٩ مليار دينار ضمن موازنة تنمية الأقاليم، مبينا أن المشاريع تضمنت إنشاء شبكات للصرف الصحي ومياه الأمطار، إلى جانب تعبيد الشوارع إنشاء متنزهات عامة وتأهيل مداخل النواحي والأقضية والنواحي.

وأشار مدير البلديات إلى أن العمل يتواصل حاليا في قضاء أبي الخصيب، لإكساء عدد من الشوارع بكلفة ثلاثة مليارات دينار، مضيفا أن الأعمال تتضمن أيضا تبليط شارع أبو فلوس، وتطوير الشارع الرئيسي لمدخل ناحية السيبة، وتنفيذ إفرازات وإنشاء شوارع ترابية وفرشها بمادة الحصى في المنطقة الصناعية، إلى جانب تأهيل شوارع عدد من المناطق الأخرى في القضاء.

وبين أنه يجري تنفيذ مشروع إنشاء محطة وسطية للنفايات الصلبة في القضاء بكلفة ١٦ مليار دينار.

وتابع بالقول: إن ناحية أم قصر هي الأخرى تشهد شبكة للصرف الصحي ومياه الأمطار وإكساء وتبليط الشوارع بكلف إجمالية بلغت ١١٢ مليار دينار، لافتا إلى أن هذه المشاريع هي ضمن التصميم الأساسي الجديد في الناحية.

وأفاد المبادر بأن كوادر بلدية ناحية الثغر باشرت تنفيذ مشروع شبكات مياه الأمطار، ومن المؤمل أن يسهم هذا المشروع في تحسين البنى التحتية ورفع المستوى الخدمي فيها، مشيرا إلى أنه جرى مؤخرا افتتاح الحديقة النموذجية في ناحية الامام الصادق بكلفة ٢٦٢ مليوناً و٤٦٥ ألف دينار ضمن موازنة تنمية الأقاليم، بهدف تحسين الواقع البيئي للناحية. وذكر مدير بلديات البصرة أن كوادر بلدية ناحية النشوة تواصل تنفذ مشاريع تأهيل المداخل الشمالية والجنوبية والغربية للناحية، إضافة إلى إنشاء جسرمشاة في مركز الناحية ضمن مشاريع تنمية الأقاليم للعام الماضي بكلفة ثلاثة مليارات و٤٢٢ مليون دينار.

تسبّب بأزمات سياسية وتهديدات بالانفصال

ندوة في كربلاء.. قانون مجالس المحافظات حمّال أوجه

جانب من الندوة

حمل عدد من النواب والمسؤولين المحليين في كربلاء على قانون مجالس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مشيرين إلى أنه السبب وراء المشاكل التي تواجهها المحافظات ومطالبة بعضها بالتحول إلى إقليم.

وقال عضو لجنة الخدمات البرلمانية رياض غريب، خلال ندوة حوارية أقيمت في كربلاء بشأن ضرورة تعديل قانون مجالس المحافظات، وحضرتها "المدى": إن الندوة تطالب إما بتعديل قانون رقم ٢١، أو سن قانون جديد بديلاً عنه.

□ كربلاء / أمجد علي

وأضاف إن "قانون مجالس المحافظات كتب على عجالة وأدى بالنتيجة إلى مشاكل عدة ومطالبة البعض بإقامة الأقاليم"، مشيرا إلى أن "هناك مشاكل وحسابات سياسية وفئوية تؤثر على المصلحة العامة"، على حد قوله.

وأشار غريب إلى إن هناك مقترحات عديدة لابد من إضافتها، ومنها تحديد عدد أعضاء مجالس المحافظات، مبينا "أن عدد أعضاء المجالس الحالي يرهق الميزانية ويتطلب أعدادا كبيرة من الحمايات الشخصية ونثريات مالية وغيرها من أبواب الصرف".

وأوضح عضو اللجنة البرلمانية أن هناك خمس نقاط خلافية في القانون، "الأولى هل يتم منح مجالس المحافظات صلاحيات تشريعية، والثانية تحديد عدد أعضاء المجلس وكيفية احتساب العدد، والثالثة تتعلق بطبيعة رقابة أعضاء مجلس النواب وهل هناك رقابة على مجالس المحافظات".

وذكر غريب أن النقطة الخلافية الرابعة هي "هل فرض الرسوم والضرائب صلاحية اتحادية أو ما يسمى أجور خدمة وهل بإمكان المجالس فرض الضرائب أو أجور خدمة على بعض القضايا، أما النقطة الخامسة فهي ارتباط مجالس المحافظة بأي جهة يكون".

من جانبه، بين عضو لجنة الخدمات البرلمانية جواد الحسناوي أن "الهدف من الندوة الاستماع لأفكار القانونيين والمواطنين وأعضاء مجالس المحافظات السابقين والحاليين والصحفيين للخروج بصيغة أفضل للقانون".

وقال: "هناك لغط واضح في الشارع العراقي على المستويين الرسمي والشعبي حول الصلاحيات التي تطالب بها مجالس المحافظات، وهذا ما أدى إلى المطالبة بإقامة الأقاليم والتخوف من تحول الأقاليم المقترحة إلى حالة انفصال".

وأشار إلى إن "الندوة تحاول الوقوف على ما هي الصلاحيات التي تنبثق من المقترحات المطروحة خلال هذه الندوات، ليتم وضع ورقة عمل ترفع إلى لجنة الأقاليم في مجلس النواب للنظر فيها وأخذ ما يناسب القرار بعد جمعها مع مقترحات وآراء الندوات التي تقام في محافظات أخرى".

ونوه الحسناوي بأن "هناك عدم وضوح للرؤية بين هرم السلطة والقاعدة بشأن كيفية منح الصلاحيات للمحافظات، خاصة أن التجربة التي يعيشها العراق في هذا الجانب فتية وحديثة وبالتأكيد مرت بأخطاء لا تتحملها مجالس المحافظات وحدها بل يتحملها الجميع لوجود مصالح في هذه المنطقة أو تلك أو هذه المادة دون غيرها".

فيما عد رئيس مجلس محافظة كربلاء السابق عبد العال الياسري، القانون بأنه لا يقل أهمية عن الدستور باعتباره دستورا داخليا ينظم عمل المحافظات، مضيفا "من باب أولى أن يكون قانونا واضحا لا لبس في مواده حتى تستقيم الأعمال وينجح المسؤولون في المجالس بأداء عملهم".

ودعا الياسري إلى إعطاء صلاحيات المحافظات لتشريع وسن قوانين خاصة بها لأن كل محافظة لها وضع خاص فضلا عن وجود صلاحيات مشتركة بين المحافظات.

في حين قال عضو مجلس المحافظة ورئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي الدكتور عباس ناصر حساني إن هناك خلطا في أوراق القانون جعل من الصعب معرفة اتجاهات عمل المجالس.

وأضاف أن مجالس المحافظات لا يحق لها التدخل في عمل الجامعات مثلا في حين تلجأ الجامعات ذاتها إلى المجالس للحصول على دعم أو حل مشكلة تقع في داخلها.

وأشار إلى إن "هناك تعارضات بين مواد الدستور وأنه إذا تم رفع كلمة التشريع من قانون مجالس المحافظات فإن ذلك سيؤدي إلى تشكيل الأقاليم وستثار مشاكل جديدة"، مؤكدا أن "لا رقابة على أعضاء مجالس المحافظات بسبب وجود مواد سائبة ولا بد من تحديد جهة الرقابة والفترة الزمنية التي يتم بموجبها رفعه التقارير".

غير أنه على العكس مما طرحه عضو لجنة الخدمات البرلمانية رياض غريب بشأن تقليص أعداد أعضاء مجالس المحافظات، إذ طالب حساني بـ"زيادة عدد الأعضاء حتى لا تكون هيمنة لحزب أو جهة سياسية على عمل اللجان".

أما المستشار القانوني لمحافظة كربلاء الخبير هاتف الموسوي، فقد أكد أن "في القانون عيوبا كثيرة، كما أن مواده التي تصل إلى ٣٠ مادة بحاجة إلى تعديل أو تغيير، وهناك عيوب حتى في الصياغات وعليه لابد من تلافي النواقص في القانون بما يعزز القانون نفسه ويعزز دور المحافظات".

وأوضح الموسوي إن "هناك الكثير من الأسئلة التي يثيرها القانون منها ما هي صلاحية رئيس المجلس أو المحافظ هل هي سلطة وزير"، مضيفا أن القانون لم يتضمن "ذكر الوسيلة التي توضح ارتباط المحافظة لكي نحافظ على وحدة العراق، وما هي علاقة أعضاء مجلس النواب بالمجالس، وما هي آلية التصويت على القرارات وما هو وجه الاختلاف بين الصلاحيات والتشريع وما هي مدد الطعن في القوانين وتحديد جهة الطعن خاصة وأن القانون أوجد اختصاصات غير موجودة".

إلى ذلك قال رئيس منظمات المجتمع المدني في كربلاء حميد الهلالي: إن الندوة تهدف إلى جعل مجالس المحافظات منتجة ومخططة تعتمد على العناصر الكفوءة والتكنو قراط وكذلك تحاول توضيح أو تضع اقتراحات لحدود الصلاحيات.

المعاقون.. فقدوا أطرافهم ولم يحصلوا على قروض مالية لمواصلة الحياة

□ بغداد / المدى

يجلس ثائر جمعة على كرسي متحرك ذي عجلتين صغيرتين ويتحكم بيده اليمنى بمقود جانبي في اتجاه كرسيه ويمسك بيساره سيجارة، وقد بدت ملامح الغضب تتصاعد على وجهه الأسمر عند سؤاله عن سبب بقائه حبيس المنزل منذ نحو الشهر. وأجاب في حديثه لوكالة "شفق نيوز" الإخبارية: "لا نريد عطف الحكومة، وإنما أن تنصفنا مع باقي شرائح المجتمع، وأن تمنحنا قروضاً مالية".

وعند جلوسنا بجانب جمعة الخميسي وبدأنا التحاور معه عن المشروع الذي يريد الشروع به حال منحه الحكومة قرضاً مالياً، أطفأ سيجارته فوراً برغم احتراق نصفها وبقاء النصف الآخر، وقال بصوت منخفض: "خلي تجيني الفلوس، إلا أطلّع شغل من جوه الكاع (من باطن الأرض)"، في إشارة منه إلى أن منحة الحكومة ستعطيه حافزا لخلق أفكار للمشاريع والعمل بها.

ويضيف جمعة، "في دول العالم هناك ما يسمى إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لكننا نفتقد هكذا برامج في العراق". وازدادت في العراق نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة بفعل الحروب والعمليات المسلحة، إلى جانب عوامل أخرى لا سيما في السنوات الأخيرة، ما حدا بالحكومة إلى الطلب من المؤسسات التي تعنى بهذه الشريحة الاجتماعية بمضاعفة جهودها لمعالجة هذا الملف الذي يحظى بأهمية كبيرة في العديد من دول العالم. وتقدر منظمة الصحة العالمية نسبة المعاقين في كل بلد بـ١٠٪ من مجموع السكان. وفي حال طبقت هذه النسبة على العراق الذي يبلغ سكانه أكثر من ٣٠ مليون نسمة لأصبح عدد المعاقين نحو ٣ ملايين معاق، نصفهم من الشباب والأطفال. عدي علي الذي استند على عكازين خشبيين بعد أن فقد ساقه اليمنى في تفجير ببغداد قبل سنتين، يتفق مع جمعة بشأن القروض المالية، إذ يقول: إن "المالكي بصفته رئيسا للحكومة مطالب بتخصيص قروض لنا لتنفيذ مشاريع تجارية نستطيع من خلالها تأمين معيشتنا". وأوضح أن "على الحكومة أن تستغلنا من خلال توفير القروض وتقديم تسهيلات في صرفها، عسى أن يخفف ذلك المحنة التي نعيشها". من جهته يقول عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب كاظم الشمري: إن لجنته تبحث مع وزارات الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية آليات إطلاق القروض للمعاقين لتنفيذ مشاريع اقتصادية".

ويؤكد كلامه بالقول: "نتجه إلى أن نبلور أفكارنا من أجل النهوض بواقع ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير القروض الصناعية والتجارية البسيطة لهم والتي تهدف إلى تطوير واقعهم المعيشي".

ولعل الحكومة بدأت تتجه شيئا فشيئا إلى النظر بواقع هذه الشريحة عبر وزارة الصحة التي قررت تشييد مصانع للأطراف الصناعية في كل محافظة بالتنسيق مع منظمة الصليب الأحمر بهدف تسهيل عملهم في تنفيذ مشاريع تجارية، بدوره يقول مفتش عام وزارة الصحة عادل محسن: إن "الوزارة قررت إنشاء مصنع لصناعة الأطراف في كل محافظة، لكن المشكلة في الجهات والمؤسسات التي تنتج هذه الأطراف، إذ تهتم بالكمية وليست النوعية". ويتابع أن "الصناعة العراقية لم تتطور في هذا المجال بسبب تدخل وزارة الصحة في عملية الإشراف والإنتاج وليست لديها المقدرة الفنية على صناعة الأطراف لذلك نحتاج إلى شركات عالمية تدخل إلى البلد وتقوم بهذا الدور". هذا الأمر يؤكده كريم محمد زين الذي وضع يداً صناعية مصنعة من قبل وزارة الصحة، مبينا أن "هذه الأطراف التي يتم إنتاجها ثقيلة، ولا يمكن للمعاق التعامل معها، كيف لي العمل وأنا أحمل هذا الوزن". تؤكد منظمات دولية ومن بينها المنظمة العراقية لإزالة الألغام على أن عدد المعاقين في العراق بلغ ٨٠٠ ألف معاق، على عكس ما تكشفه بعض الإحصاءات المستقلة.

ذي قار تتوعّد الشركات المتلكّئة بـ"القائمة السوداء"

□ الناصرية / حسين العامل

فيما أعلنت محافظة ذي قار إدراج ١٥ شركة متلكئة ضمن القائمة السوداء، أكد معاون المحافظ تدارس الحكومة المحلية إمكانية الاستعانة بالشركات الأجنبية لتنفيذ مشاريع الخطة التنموية للعام الحالي.

وقال معاون محافظ ذي قار للشؤون الفنية المهندس رحيم الخاقاني: إن لدى المحافظة خطة متكاملة لاختيار الشركات التي ستتنافس على تنفيذ مشاريع العام الحالي، لاسيما المشاريع الإستراتيجية.

وأوضح في تصريحات صحفية أن الخطة تشمل فضلا عن دعوة الشركات المحلية التي حققت نجاحات في مشاريعها السابقة، دعوة شركات أجنبية رصينة للمنافسة على تنفيذ عدد من المشاريع التخصصية.

وكان عدد من المسؤولين المحليين قد حذروا الشهر الماضي من تكرار إحالة المشاريع الخدمية على الشركات المتلكئة.

ودعوا إلى اختيار شركات كفوءة والابتعاد عن الشركات التي ثبت تلكؤها في الخطط السابقة، مؤكدين على أهمية اعتماد آلية لاختيار الشركات الكفوءة دون التقيد بنظام أوطأ العطاءات باعتبار أن القانون العراقي لا يحتم اختيار العطاءات الأوطأ.

ويعزو المعنيون بالشأن الهندسي في تصريحاتهم لـ"المدى"، أسباب عدم مطابقة المشاريع للمواصفات القياسية، إلى قلة خبرة وضعف قدرة بعض الشركات المنفذة، وعدم اعتماد الشركات المتخصصة في إحالة المشاريع، فضلا عن قلة خبرة وأعداد المشرفين على تنفيذ المشاريع، فضلا عن تفشي ظاهرة الغش الصناعي في المواد الإنشائية الداخلة.

من جانبه أشار المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار إلى وجود نحو ١٥ شركة متلكئة قد تدرج ضمن القائمة السوداء خلال العام الحالي، مضيفا بحسب ما نقل عنه موقع "شبكة أخبار الناصرية" إلى تشكيل لجنة من الدائرة الفنية والهندسية في مجلس المحافظة لإعداد استمارة خاصة بتقييم الشركات المنفذة للمشاريع في المحافظة خلال المرحلة الماضية.

وبين أن الاستمارة التي ستنجز خلال أيام قليلة، ستكشف عن الشركات المتميزة والكفوءة والشركات المتلكئة، وسيتم على أساسها وضع قائمة سوداء بأسماء الشركات التي ستحرم من المشاركة بمشاريع جديدة.

وتابع بالقول: أن لجنة التحليل والإحالة في محافظة ذي قار ستكون ملزمة بعدم التعامل مع شركات القائمة السوداء وفق ضوابط ملزمة ستوضع لاحقا لتدارك الخلل الذي حصل العام الماضي والذي شهد منح عدد من المشاريع لشركات كانت مدرجة ضمن القائمة السوداء.

وكان مجلس محافظة ذي قار قد أعلن مؤخرا المصادقة على موازنة سنوية لمحافظة ذي قار تقدر بـ٥٩٢ مليار دينار، لتنفيذ أكثر من ٢٢٥ مشروعاً خدميا وتنمويا ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي، في مناطق متفرقة من المحافظة التي تضم ٢٠ وحدة إدارية.

إلى ذلك، أعلن مدير طرق وجسور محافظة ذي قار المهندس عبد الكريم قيس، سحب العمل من ست شركات مقاولات فشلت بإنجاز المشاريع المحالة إليها بالرغم من انقضاء المدد التعاقدية والتمديدات الأصولية الممنوحة لها.

بعد إتلاف عشرات الأطنان منها

المواد الغذائية التالفة همٌ آخر يقلق أهالي بابل

□ بابل / إقبال محمد

طالب مواطنون في محافظة بابل بتشديد الرقابة على المواد الغذائية الداخلة للعراق، وخاصة ذات المناشئ غير المعروفة والمنتهية الصلاحية، في وقت أعلنت الحكومة المحلية ضبط عشرات الأطنان من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك.

المواطن باسم كاظم ابتدأ حديثه لـ"المدى" بالقول: "حياة الإنسان ليست رخيصة، وعلى التجار أن يفكروا كثيرا قبل قيامهم باستيراد البضائع التي تهدد سلامة وصحة المستهلكين".

وأشار إلى أن "هناك البعض من التجار الجشعين الذين لا يهمهم سوى جمع المال السحت والحرام بأي طريقة كانت، غير آبهين بمصلحة المواطن"، بحسب تعبيره. وأكد كاظم أن "هناك العديد من المواد الغذائية منتهية الصلاحية أو مجهولة المصدر في الأسواق المحلية"، مطالبا بتشديد الرقابة على الأسواق من قبل اللجان الرقابية و"الابتعاد عن المجاملة لأن تطبيق القوانين في هذا المجال ضروري جدا". وهو ما اتفقت معه المواطنة هناء كاظم في حديثها لـ"المدى"، مشيرة إلى أن "هناك مواد غذائية منتهية الصلاحية، وهناك أيضا مواد في الأسواق تباع بأبخس الأثمان والمواطن البسيط والفقير لا يعرف ضرر ذلك على صحته وحياته".

إتلاف مواد فاسدة

وأضافت أنه من واجب الحكومة المحلية تشكيل لجان رقابية مشتركة من دوائر الصحة والبيئة والشرطة لمراقبة حركة السوق وصلاحية المواد الغذائية وإنزال أقصى العقوبات بحق المتاجرين بهذه المواد المضرة. أما المواطن حسان أحمد فقد أثنى على موقف الحكومة المحلية في بابل لضبطها أطنانا من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية وإتلافها.

وشدد في حديثه لـ"المدى"، على "محاسبة من يستورد ويبيع هذه البضائع التالفة والقاتلة للإنسان محاسبة كبيرة وقيام لجان مشتركة بمراقبة المواد الغذائية بتجرد وشفافية". من جانبه، قال محافظ بابل محمد المسعودي في حديث لـ"المدى": أن معلومات وردت عن طريق أحد المواطنين تفيد بوجود مواد غذائية منتهية الصلاحية في أحد المخازن في بابل.

وبين أنه "تم تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلين من الرقابة الصحية وقوات الأمن ومكافحة الجريمة الاقتصادية ولجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة، والتوجه إلى المكان الذي تخزن فيه المواد المنتهية الصلاحية، مضيفا أن الفريق ضبط عشرات الأطنان من المواد الغذائية التالفة.

وتابع بالقول: أنه تم نقل تلك المواد إلى مواقع الطمر الصحي، مشيرا إلى أن لجانا رقابية شكلت لمتابعة الأسواق المحلية. وأعلن المسعودي استحداث آليات جديدة للرقابة على المواد الغذائية وغيرها المنتهية الصلاحية أو غير الصالحة للاستهلاك، وتخصيص مكافآت مالية للمخبرين عن مثل هذه الحالات.

ممثل شعبة الرقابة الصحية في دائرة صحة بابل هادي حسين حسون، أوضح لـ"المدى"، أن المواد التالفة كانت ٢٤ ألف علبة معجون لبناني المنشأ، و١٧٤ كيس حب عباد الشمس، و٢٤ كارتون ماء الزهر، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الحلويات ومواد متفرقة أخرى، تم ضبطها في مخزن للمواد الغذائية بمنطقة الحي الصناعي بمدينة الحلة.

وطالب حسون التجار بإبلاغ شعبة الرقابة الصحية في حالة انتهاء صلاحية أي مادة غذائية ليتم التخلص منها ومنع وصولها إلى المستهلك.